

ملاحة التشطي: المساعدات الإنسانية والحدود وخطوط الصراع في سوريا

لقد ولد الصراع السوري أرضاً مجزأة تسيطر عليها مختلف الجماعات المسلحة ومؤسسات الأمر الواقع. ونتيجة لذلك، تحتاج المساعدات الإنسانية إلى عبور حدود وخطوط الصراع عديدة، ويجب ضمان العبور من خلال جهود تفاوض وتنسيق لا حصر لها من أجل وصول المساعدات إلى المحتاجين. وهذا يترك للعديد من المنظمات غير الحكومية مهمةً مستحيلةً تتمثل في تحقيق التوازن بين مبدأ الحياد الإنساني والجوانب العملية لسوريا التي مزقتها الحرب.



قافلة شاحنات تحمل مساعدات إنسانية بالقرب من معبر باب الهوى الحدودي السوري مع تركيا (يوليو 2023).
تصوير عمر حاج قدور / وكالة فرانس برس

التوصيات

للمانحين

- المطالبة بإدراج وتخصيص واجب الرعاية في الميزانيات من قبل جميع المنظمات غير الحكومية العاملة في سوريا، وبشكل أعم، في البلدان المتضررة من النزاعات. وينبغي أن يغطي هذا التخصيص تكاليف الإخلاء، إلى جانب تكاليف الإقامة لتغطية فترة شهرين بعد الإنهاء غير المتوقع للمشروع للشركاء الميدانيين.
- تقديم مزيد من الجهود لمراعاة الاحتياجات والخبرات المحلية، من خلال إشراك المنظمات غير الحكومية السورية والخبراء في تطوير الأولويات والبرامج الإنسانية [localisation].

للمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية

- إصلاح آليات المساءلة لخلق دورة من المسؤولية تتدفق بين الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية والشركاء الميدانيين والمتلقين للمعونة. إعطاء الأولوية للمساءلة جنباً إلى جنب مع الوصول للخدمات.
- الاعتراف بالعبء الأمني المفرط الذي يتحمله الشركاء الميدانيون وتوحيد الإجراءات للإبلاغ عن حوادث العنف من جميع الأطراف المتصارعة.
- باستثناء حالات الحصار العسكري، يُوصي الاستعانة بمصادر محلية للسلع حيثما أمكن ذلك، لتجنب عبور الحدود وخطوط الصراع.

للممثلين الدبلوماسيين

- يجب على السفارات والقنصليات القيام بدور في العملية الإنسانية من خلال تسهيل عمل المنظمات غير الحكومية الدولية المتمركزة عبر الحدود السورية حيث يمكنهم تقديم دعم إداري سريع.
- مواصلة الجهود لتأمين معبر حدودي مستقل للأمم المتحدة بين تركيا وسوريا.

السياق

سياسات المساعدات الإنسانية

تشكل المفاوضات المتعلقة بفتح المعابر الحدودية والممرات الإنسانية، والتي تعبر خطوط الصراع، ورقة مساومة رئيسية للعديد من الجهات الفاعلة.

في يوليو ٢٠٢٣، فشل مجلس الأمن الدولي في تجديد عمل آخر معبر حدودي متبقي للأمم المتحدة بين تركيا وشمال غرب سوريا والذي يُعتبر شريان حياة لأربعة ملايين سوري في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة. في النهاية، وافق النظام السوري على إعادة فتح المعبر بشرط تعاون المجتمع الإنساني الدولي وتنسيقه الكامل مع الحكومة [السورية].

كانت جهود روسيا للحد من تجديد آخر معبر حدودي للأمم المتحدة آخر إلى ستة أشهر استراتيجية لتقليل مساحة المجتمع المدني السوري في الشمال الغربي، والحد من محاولات الجهات الفاعلة جهات الحوكمة الذي بدوره يوفر بديل للنظام السوري قابل للتطبيق. في الواقع، تستغرق المنظمات غير الحكومية المحلية حوالي شهرين للتخطيط للتدخل، وشهرين لتنفيذه، وقبلها شهرين للدعوة إلى صيانة المعبر الحدودي.

أما بالنسبة للنظام السوري، في مقابل الحفاظ على معبر حدودي، فإنه يتوقع إعادة تأكيد احتكاره للأراضي السورية والحدود الدولية، والسيطرة على تدفق المساعدات الإنسانية، وتجنب العقوبات التي تحد من إعادة الإعمار. ويتمشى هذا التطبيع مع ذوبان الجليد في علاقات النظام السوري مع جيرانه الإقليميين.

وللتخفيف من العواقب الوخيمة لإغلاق المعبر الحدودي، اقترح مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية فتح 'شريان حياة' بين الشمال الغربي والمناطق التي يسيطر عليها النظام. ومع ذلك، فإن هذا غير مرحب به من قبل المنظمات غير الحكومية السورية التي تنظر إلى المشروع على أنه 'شريان حياة' للأمم المتحدة، ولكن بالتأكيد ليس للشعب السوري. بالنسبة للمنظمات غير الحكومية السورية، فإن المفاوضات الإنسانية ليست مجرد ورقة مساومة سياسية، ولكنها أيضاً تحويلاً عن الحل الصعب للنزاع.

الحدود مقابل خطوط الصراع

في سوريا، خطوط الصراع أصعب من خطوط الحدود. هناك القليل من التبادل الإنساني بين مناطق السيطرة الأربع، ولا سيما بين الشمال الغربي والشمال الشرقي. ويقتصر إيصال المعونة عبر خطوط الصراع على سلال الإغاثة التي لا تحل محل المعونة عبر الحدود أكثر شمولاً (بما في ذلك المواد غير الغذائية).

يتناول هذا الموجز ممارسات إيصال المساعدات الإنسانية عبر الحدود وخطوط النزاع في سوريا ويوضح كيف أن المعايير الدولية غير كافية ولا تعكس الطبيعة المتغيرة للصراعات الحديثة التي تزداد تعقيداً وتجزؤاً. تحديات تقديم المساعدات الإنسانية في سوريا تنبع جزئياً من طبقات متعددة من التقسيم:

تشظي الأراضي – تنقسم سوريا فعلياً إلى أربع مناطق نفوذ رئيسية وسيطرة حكومية، حيث تسيطر الحكومة السورية على حوالي 70٪ من الأراضي السورية. وينقسم الشمال الغربي بين حكومتين معارضتين والعديد من الجماعات المسلحة الأخرى، في حين أن الشمال الشرقي تحكمه الإدارة الذاتية الكوردية. وبالنسبة للمجتمع الإنساني، تعني أربعة مجالات للحكم أنه يجب تكيف أربع مجموعات على الأقل من القواعد والإجراءات لضمان إيصال المساعدات إلى السكان المحتاجين. ومن النتائج الأخرى لهذا التشظي الإقليمي الحاجة إلى التعامل مع جهات فاعلة متعددة – مدنية ومسلحة – والتي غالباً ما تكون جزءاً نشطاً من الصراع. وبالتالي فإن التمسك بمبدأ الحياد الإنساني مستحيل عملياً.

تشظي السلطة والشرعية – شهدت سوريا ظهور العديد من الجهات الفاعلة والمؤسسات المدنية والمسلحة على مدى السنوات الاثني عشر الماضية. وفي جميع المجالات، لا توجد جهة فاعلة واحدة تحتكر إدارة الخدمات، بما في ذلك إيصال المعونة الإنسانية. ففي الشمال الغربي على سبيل المثال تتمتع الجماعات المسلحة بشرعية القوة على الأرض؛ وتتمتع حكومات المعارضة ومجالسها المحلية بشرعية التمثيل؛ ويتمتع المجتمع المدني المحلي بشرعية المصادقية من خلال عمله. ولذلك فإن سلسلة التنسيق لتوجيه المعونة الإنسانية طويلة ومعقدة للغاية، مع وجود نقاط اتصال أساسية متعددة.

تشظي العمل الإنساني – تماشياً مع دورة الحماية الإنسانية، تتمثل ولاية المجتمع الإنساني في تقديم المساعدات والمفاوضات بشأن المعابر الحدودية، حيث تدور شرايين الحياة للوصول إلى المتضررين من الصراع. غالباً ما يتم استبعاد العديد من الخطوات الرئيسية من العملية بما في ذلك تقييم الاحتياجات، والتخطيط، والرصد، والتقييم. إن هذا التركيز على التسليم، وإن كان ضرورياً، يؤثر سلباً على جودة البرامج الإنسانية – أي أن السكان لا يتلقون المساعدات التي يحتاجونها – ويخلق تصوراً لمانحي المنظمات العاملة في سوريا بأنهم أقل خضوعاً للمساءلة والثقة، مما يشكل بدوره تحدياً لقدرة المنظمة على تأمين التمويل.

إن الوضع السياسي لإقليم كردستان في العراق كإدارة شبه مستقلة يمثل تحدياً رئيسياً للمنظمات غير الحكومية الدولية التي لا يمكنها الاعتماد على دعم التمثيل الدبلوماسي للبلدان وهي معزولة بشكل متزايد.

الدروس المستفادة من الحدود السورية الأردنية

أدى إغلاق معبر الأمم المتحدة الحدودي إلى تدمير المجتمع المدني السوري بالكامل في جنوب سوريا حيث تخضع المساعدات الإنسانية لسيطرة دمشق بالكامل. وبالنسبة للمنظمات غير الحكومية، يترجم انخفاض فرص الحصول على المعونة إلى محدودية الرصد والمساءلة، لا سيما من حيث الإنصاف في المعونة.

بالنسبة للمستفيدين، أدى ذلك إلى انخفاض المساعدات الإنسانية المقدمة للسكان في جنوب سوريا، من حيث الكمية والنوعية. هذا هو الحال بشكل خاص في مناطق المصالحة التي كانت موطناً لجماعات المعارضة المسلحة والسكان، أي درعا البلد، طفس.

السوريون العاملون في المجال الإنساني معرضون للخطر بشكل خاص؛ فهم لا يتمتعون بحرية التنقل وفقدوا مصدر دخلهم.

دور الجماعات المسلحة

التنسيق مع الجماعات المسلحة ضروري لضمان النقل الآمن للمساعدات الإنسانية في بلد لا يزال يتعرض للعنف اليومي.

بسبب تفتيت السلطة في سوريا، لا تملك مؤسسات الحكم القدرة على ضمان سلامة القوافل الإنسانية.

التنسيق بين المنظمات غير الحكومية والجماعات المسلحة غير مباشر؛ يتم إنشاؤه من خلال الأفراد. في الشمال الشرقي، على سبيل المثال، يعتبر قادة القبائل والمجتمعات المحلية من مقدمي المعلومات والأمن الرئيسيين.

تسيطر هيئة تحرير الشام، وهي جماعة مسلحة سلفية جهادية مرتبطة بشكل غير رسمي بحكومة الإنقاذ، على المعبر الحدودي الوحيد للأمم المتحدة إلى سوريا. أنشأت هيئة تحرير الشام هيئات مدنية مثل اتحاد الأطباء الأحرار أو وزارة التنمية المحلية لإدارة المساعدات الإنسانية. وقام مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بتكليف إطاره ليعمل من خلال هذه القنوات.

على مدى السنوات القليلة الماضية، كان مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية يتعامل مع هيئة تحرير الشام باعتباره الخيار الوحيد

لقد تسبب الصراع والعقوبات الدولية ضد النظام في خسائر اقتصادية. بعض المواد غير متوفرة في الأسواق المحلية ولا توفرها إلا وكالات الأمم المتحدة وبعض المنظمات غير الحكومية الدولية. وبالتالي سيؤدي إغلاق المعبر الحدودي إلى إلغاء المشاريع الإنمائية التي تتطلب مواد محددة، على سبيل المثال: الهياكل الأساسية للصرف الصحي.

تساعد المساعدات الإنسانية على التخفيف من معدل التضخم البالغ 140٪ في سوريا للسلع الأساسية. العديد من المنظمات غير الحكومية، المحلية منها والدولية مصدر منتجاتها في البلدان المجاورة، ولا سيما تركيا، لتجنب ممارسة المزيد من الضغط على الأسواق الفارغة.

يثير فتح نقطة وصول على خط النزاع بين المناطق التي تسيطر عليها المعارضة والمناطق التي يسيطر عليها النظام (عبر حاجز أبو الزندين) مخاوف عدة. قد تبدأ المخدرات بالتدفق إلى المناطق التي تسيطر عليها المعارضة. إضافة إلى ذلك، أظهرت التجارب السابقة للحصار العسكري وإغلاق معبر الأمم المتحدة الحدودي بين الأردن وجنوب سوريا إلى تحفيز النظام السوري على تسهيل المساعدات الإنسانية واستخدامها كسلاح ضد من تراه عدواً.

بالإضافة إلى تعريض السكان المحتاجين للخطر، أجبر إغلاق المعابر الحدودية، الضرورية لنقل المساعدات من الأمم المتحدة، العاملين في المجال الإنساني على إيجاد استراتيجيات مبتكرة، ومعظمها غير رسمية، للوصول إلى السكان السوريين.

الدروس المستفادة من الحدود السورية العراقية

على الرغم من إغلاق معبر اليعربية الحدودي في يناير / كانون الثاني ٢٠٢٠، لا يزال ما بين ٤٠ و ٥٠ منظمة غير حكومية تعمل على دعم شمال شرق سوريا من إقليم كردستان العراق. وقد تضاعف وقت العبور بمقدار خمسة؛ عمال الإغاثة وعبور المساعدات تمر عبر معبر حدودي غير قانوني تديره الإدارة الذاتية على الجانب السوري وحكومة إقليم كردستان على الجانب العراقي. يتم الحصول على الأدوية فقط في الخارج والعبور عبر الطرق القانونية.

في حالات نادرة، يتم تقديم المساعدات عبر معبر إبراهيم خليل بين تركيا والعراق وعلى بعد ما يزيد قليلاً عن اثني عشر ميلاً من الحدود السورية. بسبب موقف أنقرة ضد الإدارة الذاتية التي يقودها الكورد، فإن اكتشاف هذا المخطط من قبل السلطات التركية يمكن أن يكون له عواقب وخيمة على عمل المنظمات غير الحكومية والعلاقات بين تركيا وكوردستان العراق.

بين ٤٦٠ منظمة غير حكومية سورية، فقط ٤ منظمات تتلقى حالياً أموالاً من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لغرض تقديم مزيد من الجهود لمراعاة الاحتياجات والخبرات المحلية [localisation].

لا تزال العديد من المنظمات غير الحكومية العاملة في سوريا لا تتحمل أي مسؤولية عن حماية عمالها كجزء من سياساتها ومتطلبات ميزانيتها. بعد حصار الغوطة الشرقية، أصبح إلزامياً على المنظمات غير الحكومية السورية الممولة من المانحين الدوليين توفير واجب الرعاية للموظفين المحليين داخل سوريا. ولكن هذه الممارسة لم تمتد بعد إلى جميع المنظمات غير الحكومية. في كثير من الأحيان، تعتمد حماية الشركاء السوريين أثناء التصعيد العسكري على الميول الفردية بدلاً من إجراءات المنهجية.

على أرض الواقع لنقل المساعدات الإنسانية. أعطى هذا التنسيق الضوء الأخضر للمنظمات غير الحكومية الدولية الأخرى-بما في ذلك لجنة الإنقاذ الدولية، ميرسي كوريس، جول وأكند - للتعامل مع المجموعة. تشير التقديرات إلى أن ٩٠٪ من المنظمات غير الحكومية العاملة في إدلب أقامت اتصالات غير رسمية مع حكومة الإنقاذ لإيصال المساعدات وتوزيعها.

ومع ذلك، ترفض الأمم المتحدة إشراك المجالس المحلية بسبب طبيعتها السياسية وانتمائها إلى حكومات المعارضة. هذه المعايير المزدوجة للمجتمع الدولي يتم استنكارها من قبل النشطاء السوريين وتضع المجتمع المدني المحلي في وضع غير مؤات.

الجيش السوري (والفصائل التابعة له) هو الفاعل المسلح الوحيد في سوريا الذي يفرض ضرائب وإتاوات على المساعدات الإنسانية عندما يمر عبر الحدود وعبر نقاط التفتيش.

نقل المخاطر والمسؤولية

الشركاء السوريون مسؤولون أمام المنظمات غير الحكومية الدولية التي هي نفسها مسؤولة أمام المانحين. ومع ذلك، لا أحد مسؤول أمام الشركاء السوريين في المجال الإنساني، ناهيك عن المستفيدين من المساعدات.

ينقل المانحون الدوليون مسؤوليتهم إلى المنظمات غير الحكومية الدولية، التي بدورها تنقل مسؤوليتهم الخاصة إلى شركات النقل والتجار المحليين عن تقديم المعونة. على سبيل المثال، تصدر العديد من المنظمات غير الحكومية سلعها في تركيا لتجنب ممارسة المزيد من الضغط على الأسواق المحلية في شمال غرب سوريا. التجار المتمركزون في تركيا مسؤولون عن التسليم إلى سوريا عبر المعابر الحدودية التجارية. بمجرد وصولها إلى سوريا، يتم تخزين البضائع في مستودعات آمنة ويتم التعاقد مع السكان المحليين لنقل المساعدات عبر سوريا. وعندما تصل المساعدات إلى الشركاء المحليين، يتم توزيعها بالتنسيق مع المجالس المحلية والجماعات المسلحة، على سبيل المثال: عندما يتم توزيع المساعدات داخل مخيمات النازحين.

يتم نقل المخاطر من المنظمات غير الحكومية الدولية إلى المنظمات غير الحكومية المحلية. مما لا شك فيه أن الشركاء السوريين على الأرض يتحملون جميع المخاطر للتفاوض وتنفيذ إيصال المساعدات الإنسانية. ويجب أن يكون هناك تقسيم أفضل للمسؤولية الأمنية على الجهات الفاعلة الإنسانية.

لا تزال العملية الإنسانية مركزية للغاية على الرغم من المخاطر التي يتحملها الشركاء السوريون، ومعرفة أنهم التي لا مثيل لها وإمكانية وصولهم إلى السكان المحتاجين. على سبيل المثال، من

حول البحث

أكثر من عقد من الصراع العنيف ترك ندوباً عميقة على المشهد الاجتماعي والسياسي والجغرافي السوري. البلاد مجزأة إلى أربعة كيانات إدارية وإقليمية، والمجتمعات مقسمة حسب خطوط الصراع. سلط تقريران متوازيان (٢٠٢١، ٢٠٢٢) الضوء على التحديات والفرص أمام سلسلة من الجهات الفاعلة المحلية، ولا سيما المجتمع المدني المحلي، للتخفيف من جائحة كوفيد-١٩ في إطار صراع مجزأ.

ومع ذلك، فإن التحديات العالمية – مثل أزمة اللاجئين السوريين، والتهديد الذي تشكله الجماعات المتطرفة عبر الوطنية، ومؤخراً جائحة كوفيد-١٩ – لا تتوقف عند الحدود. لا تعمل "الشظايا" المحددة في عزلة تامة وهي في الواقع مرتبطة ببعضها البعض عندما يتعلق الأمر بتداول البضائع، ومنذ مارس 2020، مراقبة جائحة كوفيد-19 والاستجابة لها. وينطبق الشيء نفسه على العلاقات بين سوريا وجيرانها على الرغم من خصخصة وتسييس الحدود الخارجية.

يهدف البحث إلى معالجة هذه المشكلة من خلال تسليط الضوء على عملية التشرذم التفاعلية والمتطورة باستمرار، والنظر في ديناميكيات "إعادة الحدود" (فيجنال، ٢٠١٧: ٨٢٦) أثناء وبعد جائحة كوفيد-١٩. بالإضافة إلى استكشاف ما إذا كان المجتمع الإنساني يمكنه المساهمة في إنشاء "طرق سلام" عبر خطوط الصراع والحدود وكيف يمكن ذلك، يرسم هذا التقرير أيضاً خرائط لشبكة المسؤولية والثقة في عملية التنسيق الإنساني، وتأثير هذه الممارسات على مختلف الجهات الفاعلة في الحوكمة.

أسئلة البحث

- كيف تشكل المساعدات طرق التنقل عبر الكيانات الحاكمة، الأراضي، والسكان في سوريا وبين سوريا وجيرانها؟
- ما هي التحديات والاستراتيجيات للناس داخل سوريا، وكيف يؤثر التشرذم على حقوقهم الإنسانية؟
- كيف يمكن للمجتمع الإنساني الدولي العمل محلياً مع مؤسسات الحكم بحكم الأمر الواقع، الجماعات المسلحة والمجتمع المدني المحلي عندما يكون هناك عدم وجود دولة مركزية تمتلك شرعية؟
- كيف يؤثر عبور المساعدات الإنسانية في سوريا على الشرعية السياسية والسلطة العامة للجهات الفاعلة في الحكم الوطني؟

المنهجية

تم جمع البيانات الواردة في هذا الموجز بين سبتمبر ٢٠٢٢ ومارس ٢٠٢٣ في سوريا – في محافظات شمال حلب وإدلب ودرعا – وفي البلدان المجاورة، ولا سيما العراق والأردن وتركيا. أجرى الباحثون ٨٤ مقابلة مع أعضاء المجتمع المدني الدوليين والمحليين، وأصحاب المصلحة في الحوكمة، والعاملين في المجال الصحي، والأفراد العسكريين. تم إجراء جميع المقابلات شخصياً من قبل مؤلفي الموجز وكذلك من قبل مساعدي الأبحاث الذين لديهم وصول رئيسي إلى بعض أصحاب المصلحة داخل سوريا. حاول الباحثون تقديم عينة تمثيلية من عامة السكان السوريين ضمن اختصاصاتهم، وضمان الإدماج التمثيلي للآراء السياسية (أي داعمين النظام السوري وحكومات المعارضة) والجنس (الذكور: ٦٩.٦٥٪ – الإناث: ٣٠.٣٥٪).

عن المؤلفين

تم إعداد هذا الموجز من قبل جولين بوجوان، الباحثة الرئيسية في البحث-بالتعاون مع باحثين مستقلين داخل سوريا وخارجها، بما في ذلك (حسب الترتيب الأبجدي) مهند الريش، عبد الله الحافي، إياس غري، أيهم عودات.

الشكر والتقدير

هذا البحث مدعوم من قبل منصة أدلة السلام وحل النزاعات (PeaceRep)، بتمويل من المعونة البريطانية من وزارة الخارجية والتنمية البريطانية (FCDO) لصالح البلدان النامية. المعلومات والآراء الواردة في هذا النشر تخص المؤلفين. لا شيء هنا يشكل آراء (FCDO). في حال أي استخدام لهذا العمل، يجب إقرار المؤلفين ومنصة أدلة السلام وحل النزاعات.

(PeaceRep) هو شريك ل (Covid Collective). بدعم من وزارة الخارجية والتنمية البريطانية (FCDO) وبالتنسيق مع معهد دراسات التنمية، (Covid Collective) يجمع خبرات منظمات الشركاء العالميين لتقديم أبحاث سريعة في العلوم الاجتماعية لإثراء عملية صنع القرار بشأن تحديات التنمية المتعلقة بكوفيد-19.

نتقدم بالشكر للشركاء السوريين الذين وافقوا على مشاركة المعلومات ذات الصلة بالبحث مع رغبتهم في عدم الاستشهاد بها مباشرة.

حول (PeaceRep)

(PeaceRep) هو اتحاد بحثي مقره جامعة إدنبرة. يحدّ بحثنا على إعادة التفكير في عمليات السلام والانتقال في ضوء متغيرات الصراع، ومتطلبات التضمين المتغيرة، والتغيرات في أنماط التدخل العالمي في عمليات إدارة الصراع والسلام/المصالحة/الانتقال.

يشمل أعضاء التحالف منظمة موارد المصالحة، مركز الثقة والسلام والعلاقات الاجتماعية (جامعة كوفنتري)، الديالكتيك، كلية القانون-ادنبره، مجموعة أبحاث الصراع والتربية في كلية لندن للاقتصاد، مدرسة لندن للاقتصاد والعلوم السياسية IDEAS، مركز مدرسة لندن للاقتصاد والعلوم السياسية للشرق الأوسط، جامعة كوينز بلفاست، جامعة سانت أندروز، جامعة جلاسكو، جامعة ستيرلنغ، مؤسسة السلام العالمي في جامعة تافتس. يتم تمويل PeaceRep من قبل وزارة الخارجية والتنمية البريطانية (FCDO)، المملكة المتحدة.

لمزيد من الأسئلة حول موجز السياسة، يرجى الاتصال بـ Juline Beaujouan على:

J.Beaujouan-Marliere@ed.ac.uk

PeaceRep: منصة أدلة السلام وحل النزاعات

PeaceRep.org | peacerep@ed.ac.uk | Twitter @Peace_Rep_

كلية الحقوق، جامعة إدنبرة، الكلية القديمة، ساوث بريدج، EH8 9YL

© 2023